



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

مسألة الحكمة في الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مساله التكتف فى الصلاه

كاتب:

المجمع العالمى لاهل البيت عليهم السلام

نشرت فى الطباعة:

مجمع جهانى اهل بيت (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	مسأله التكتف فى الصلاه
٦	اشاره
٦	تحرير محل النزاع
٧	التكتف فى الصلاه بدعه أم سنه
٧	ادله القائلين بمشروعيه التكتف فى الصلاه
٧	اشاره
٧	حديث سهل بن سعد
١٠	حديث وائل بن حجر
١١	حديث عبدالله بن مسعود
١٤	التكتف من منظار أهل البيت
١٦	خلاصه البحث
١٧	پاورقى
٢٠	تعريف مركز

مولف: مجمع العالمى لاهل البيت

تحرير محل النزاع

من جمله ما وقع الخلاف فيه بين مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وبعض المذاهب الأخرى مسأله التكتف فى الصلاه، وقد تذكر بعناوين أخرى، كالتكفير والقبض، وكلها تشير الى معنى واحد، وهو: وضع المصلّى يده اليمنى على اليد اليسرى، فوق السرّه أو تحتها فى حال الصلاه. ولقد أجمع المسلمون بشتى مذاهبهم على عدم وجوب التكتف فى الصلاه ثم دار الخلاف فيه بين المذاهب _ بعد نفي الوجوب _ على عدة آراء هي: ١ _ الاستحباب مطلقاً، فى الصلاه الواجبه والمستحبه، وهو قول الحنفيه والشافعيه والحنابله، وذكر النووى أن أبا هريره وعائشه وآخرين من الصحابه وعدداً من التابعين مثل: سعيد بن جبير والنخعي وأبو مجلد، وعدداً من الفقهاء مثل: سفيان وإسحاق وأبو ثور وداود وجمهور العلماء على هذا القول [١]. ٢ _ الجواز فى الصلاه المستحبه، والكراهه فى الصلاه الواجبه. روى هذا الرأى ابن رشد القرطبى عن إمامه مالك [٢] وذكر النووى: أن عبدالحكم روى عن مالك الوضع، فيما روى ابن القاسم عنه الإرسال، وهو الأشهر [٣]، ونقل السيد مرتضى عن مالك والليث بن سعد أنهما يريان القبض لأجل طول القيام فى النافله [٤]. ٣ _ التخيير بين الوضع والإرسال، رواه النووى عن الأوزاعى [٥]. ٤ _ الحرمة والمبطلية للصلاه وهو رأى الإماميه المشهور فى المسأله، وادعى السيد المرتضى الاجماع عليه [٦]، ونقل النووى فى المجموع أن عبدالله بن الزبير والحسن البصرى والنخعي وابن سيرين كانوا يرون الإرسال ويمنعون التكتف [٧]. والآراء الثلاثه الأولى يمكننا أن نعتبرها وجوهاً للجواز بالمعنى الأعم من الكراهه والاستحباب. فتكون مسألتنا دائره بين قولين أساسيين هما: الجواز والحرمة، فإذا انتفت الحرمة وثبت

الجواز أمكننا الانتقال بعد ذلك الى البحث في وجوه الجواز وما يتفرع عليها من القول بالكراهه والاستحباب والتخير، وإذا انتفى الجواز وثبتت الحرمة لم يبق وجه للقول بالاستحباب والتخير وانتفت الحاجة الى البحث فيهما. وحينئذ، فالمفتاح الأساس للبحث في هذه المسألة هو السؤال التالي: ماهو الأساس في كون الشيء في العبادة جائزاً أو حراماً؟ وهل التكتف في الصلاة ينطوي على سبب للتحريم أم لا؟

التكتف في الصلاة بدعه أم سنه

لقد اتفق الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلاميه على أن العبادات توقيفيه لا يتم إثبات شيء منها إلاً بدليل من الكتاب والسنة، فإذا تم الدليل القرآني أو النبوي على جزئيه جزء في عباده من العبادات فهو، وإلاً كان إدخال ذلك الجزء في العباده وإتيانه بقصد التقرب على أنه جزء حراماً قطعياً عند جميع فقهاء المسلمين، لصدق البدعه عليه، وكونه حينئذ من الافتاء بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى. والبحث هنا يدور بين طرفين: أحدهما ينفي وجود دليل شرعي على التكتف، ويثبت بذلك كونه بدعه وتشريع محرّم، وآخر يحاول أن يثبت وجود دليل شرعي عليه، بمعنى أن القائل بالحرمة قائل بكون التكتف بدعه وتشريع محرّم، والقائل بجوازه أو استحبابه قائل بكونه سنةً نبويه. وحينئذ، ففي مناقشتنا لهذه المسألة لابد وأن نستعرض أدله القائلين بالجواز والاستحباب، ثم ننظر هل أنها أدله حقيقه تعود الى الكتاب والسنة أم لا؟!

ادله القائلين بمشروعيه التكتف في الصلاة

اشاره

استدل القائلون بمشروعيه التكتف واستحبابه في الصلاة بعدّه روايات، وبيعض الوجوه الاستحسانيه، كقول النووي: «قال أصحابنا: ولأن وضع اليد على اليد أسلم له من العبث، وأحسن في التواضع والتضرع» [٨]. ولا بد من إلقاء نظره على ما استدلوا به من تلك الروايات وهذه الوجوه بالنحو التالي: ١ _ إن أهم ما استدلوا به من الروايات ثلاث روايات هي: حديث سهل بن سعد المروي في صحيح البخاري، وحديث وائل ابن حجر المروي في صحيح مسلم والذي أخرجه البيهقي في ثلاثه أسانيد، وحديث عبدالله بن مسعود المروي في سنن البيهقي. وفيما يلي نص كل حديث منها مع ما أورد عليه من الملاحظات النقدية:

حديث سهل بن سعد

روى البخاري عن ابن حازم، عن سهل بن سعد، قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال أبو حازم: لا أعلمه إلاً ينمي ذلك الى النبي (صلى الله عليه وآله) [٩]. قال إسماعيل: [١٠] «ينمي ذلك» ولم يقل «ينمي». والكلام في دلالة هذا الحديث على المطلوب، فالراوى يقول في أول الحديث: كان الناس يؤمرون، تُرى من هو الأمر؟ النبي (صلى الله عليه وآله) أم الصحابه؟ يجيب ابن حجر على هذا السؤال بقوله: «إن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي (صلى الله عليه وآله) لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع، ومثله قول عائشه: كنا نؤمر بقضاء الصوم، فإنه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي (صلى الله عليه وآله)» [١١]، وهذا هو رأى جمهور علمائهم كما نصّ عليه السيوطي في تدريب الراوى [١٢]. وفي هذا التفسير مجازفه لا تخفى على اللبيب،

خاصه عندما يجرى تطبيقه على كل الحالات من كل الصحابه، فكيف يتأتى لنا إثبات أن قول الصحابي: «كنا نؤمر بكذا» يدل على أن النبي هو الأمر بذلك؟ فهذا قول مجمل، وليس هناك ما يدل على أن الصحابي قد جاء به لحكاية أوامر النبي (صلى الله عليه وآله) فلعله يقصد به حكاية افتاءات سائر الصحابه له في أمور لم يقف عليها هذا الصحابي فيراجع سائر الصحابه فيها فيقال له: افعل كذا كفتوى منهم في الأمر. وكون الصحابي في مقام بيان الشرع وتعريفه يستلزم نسبه هذه الأوامر الى النبي (صلى الله عليه وآله) مباشره فإن الصحابي غرضه بيان الشرع ببيان الأوامر النبويه المباشره وأوامر الصحابه الناشئه عن فهمهم لسنة النبي (صلى الله عليه وآله) أو مروياتهم عنه، وقول الصحابي: «كنا نؤمر بكذا» أظهر دلاله في حكاية أوامر الصحابه من حكاية أوامر النبي (صلى الله عليه وآله) لأن الصحابي يفتخر ويشعر بشرف النسبه الى الرسول حينما يصرح بأوامر النبي (صلى الله عليه وآله) التي وجهها اليه، فلو كان يريد حكاية أوامر النبي (صلى الله عليه وآله) فمن الأفضل بالنسبه اليه أن يصرح بذلك ولا يأتي بكلام مجمل، ورد السيوطي في تدريب الراوي على من تساءل: لِمَ لم يقل الصحابي في هذه الموارد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ بأنهم _ أي الصحابه _ «تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً» [١٣]. وردّه هذا ينفع السائل ولا ينفع السيوطي نفسه، فإن الصحابي في هذه الموارد إنما تورع عن نقل النص ولم يتورع عن الجزم بالحكم، فإذا كان جازماً بأن هذا الحكم قد قاله الرسول (صلى الله عليه وآله) كان بإمكانه أن يقول: أمرنا النبي (صلى الله عليه وآله) بكذا

ولا يذكر نص قول النبي (صلى الله عليه وآله)، وكم من حديث فى الكتب الستة جاء بهذه الصياغة، فإعراض الصحابى عن ذكر النبي (صلى الله عليه وآله) فى هذه الأوامر يدل على وجود نكته دفعته لذلك، وهو يشهد لصدورها عن غير النبي أكثر مما يشهد لصدورها عنه (صلى الله عليه وآله) ولا أقل من الاجمال فى ذلك، ومع ثبوت هذا الاجمال لا يجوز لنا نسبه هذه الأوامر الى الرسول (صلى الله عليه وآله)، والنتيجة الفقيهيه المترتبه على ذلك أن أحاديث الأوامر لا يصح الاحتجاج بها كأدله برأسها، وإنما يصح الاستشهاد والاستئناس بها فى تأييد أدلّه أخرى. هذا من ناحيه عامه، ومن ناحيه أخرى خاصه بهذا الحديث نجد فيه شاهداً اضافياً يشهد لعدم صدور هذا الأمر عن النبي (صلى الله عليه وآله) وهو قول أبى حازم فى ذيل ذلك الحديث: لا أعلمه إلا ينمى ذلك الى النبي. فإن كلام أبى حازم هذا يفيد أن حديث سهل بن سعد فى نفسه لا يثبت كون الأمر المذكور فيه صادراً عن النبي (صلى الله عليه وآله)، فقد يكون صادراً عنه (صلى الله عليه وآله) وقد يكون صادراً عن غيره، ولكى يقطع هذا الترديد احتاج أبو حازم الى هذا الذيل لبيّن قناعته الشخصيه بأن غرض سهل بن سعد من هذا الحديث نسبه الأمر المذكور فيه الى النبي (صلى الله عليه وآله)، ويغلق احتمال صدوره عن غيره. وهذا يؤكد أن الأصل فى أحاديث الأوامر انها مجمله، وان نسبه هذه الأوامر الى النبي تحتاج الى دليل، وأبو حازم لم يبين دليله فيما ذهب اليه، فكلامه حجه على نفسه، ولا يصح أن يكون حجه لغيره فى اثبات ذلك، فلا يصح الاحتجاج بحديث سهل

حديث وائل بن حجر

وقد روى هذا الحديث بصور متعدده: روى مسلم، عن وائل بن حجر: أنه رأى النبى رفع يديه، حين دخل فى الصلاه كبر، ثم التحف بثوبه، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كبر فركع [١٤].... وهذا الحديث يحكى سنه فعليه للرسول (صلى الله عليه وآله) والسُّنَّه الفعلية مجمله لا- يتميز فيها الوجوب عن الاستحباب والإباحه، ولا يتميز فيها الاختيار عن الاضطرار. وفى الحديث شواهد تفيد أن عمل النبى (صلى الله عليه وآله) هذا ربّما كان لأجل غرض آخر غير حكاية الأمر الشرعى، فالراوى يقول: ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فلعلّ عمل النبى (صلى الله عليه وآله) كان لأجل الاحتفاظ بالثوب والحيلولة دون وقوعه، ويشهد لذلك أيضاً، أن الراوى أضاف قائلاً: «فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب»، وهذا يعنى أن النبى (صلى الله عليه وآله) قد اعتنى بيديه عناية خاصه حتى أدخلهما فى الثوب ولما أراد الركوع أخرجهما منه، فلعلّه كان فى مرض، فوضع يده على الأخرى ليحتفظ بالرداء من التزلزل، وأدخل يديه فيه تحفظاً عليهما من البرد ومع وجود مثل هذه الشواهد التى من شأنها أن تصرف فعل النبى (صلى الله عليه وآله) من حكاية حاله طبيعياً الى حكاية حاله اضطراريه لا يمكننا الجزم بدلاله الحديث على سنّه نبويه فى الصلاه. ولا أقل من اجمال الحديث. وورد الحديث نفسه عن وائل بن حجر فى مصادر أخرى مثل سنن البيهقى [١٥] بدون هذه الشواهد، ولكن وجود هذه الشواهد السلبيه فى متن من متون الحديث يرفع الاطمئنان عن باقى المتون، فربما سقطت من لسان

الرواه في بقیه الأسانید، هذا إضافة الى ما في أسانید الحديث من مناقشات مذكوره في الهامش.

حديث عبدالله بن مسعود

روى البيهقي مسنداً عن ابن مسعود (رضى الله عنه) أنه كان يصلى فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي (صلى الله عليه وآله) فوضع يده اليمنى على اليسرى [١٦]. يلاحظ عليه: _ مضافاً الى أنه من البعيد أن لا يعرف مثل عبدالله بن مسعود ذلك الصحابي الجليل ما هو المسنون في الصلاة مع أنه من السابقين في الإسلام _ أن في السند هشيم بن بشير وهو مشهور بالتدليس [١٧]. هذه أهم الروايات التي أوردوها في هذه المسألة، وهناك روايات أخرى لا تخلو كذلك من مناقشه في سندها أو متنها. ٢ _ أما ما استدلوأ به من وجوه استحسانيه كقولهم: وضع اليد على اليد أسلم له من العبث وأحسن في التواضع والتضرع، فإن الشريعة لو كانت تثبت بمثل هذه الأقوال لاضمحل الدين، فالإنسان إنما وظيفته التعبد بالشريعة، ولو جعل مذاقه هو المقياس للحلال والحرام أصبحت النتيجة عكسيه وهي تبعيه الشريعة للإنسان بدلاً عن تبعيه الإنسان للشريعة، وقد يستحسن الإنسان وجهاً وتخفى عليه وجوه أخرى أهم وأكبر، فمن أين تثبت أن الشريعة قد أمضت هذا الوجه ولم تمض وجهاً استحسانياً آخر خفى علينا وربما كان أهم وأكبر؟ كالقول الذي ذكره القرطبي في رد التكتف: بأنه من باب الاستعانه وأنه ليس مناسباً لأفعال الصلاة بسبب ذلك [١٨]. نعم، الوجوه الاستحسانيه تنفع في تقرير وتثبيت وتأيد ما أثبتته الشريعة بأدله من الكتاب والسنة، فالاستحسان ليس دليلاً. وإنما هو يأتي في مرحله ما بعد الدليل. ٣ _ إن مسأله التكتف في الصلاة من موارد الابتلاء اليومي المتكرر، وقد عاش المسلمون مع

الرسول (صلى الله عليه وآله) أكثر من عقدين من الزمن يصلى معهم وبحضورهم كل يوم ما لا يقل عن خمس مرات، ولو كان النبي (صلى الله عليه وآله) يصلى بهذه الكيفية للزم من ذلك وضوح المسألة لدى الصحابه بما فيه الكفايه، والأمر ليس كذلك، فإن روايات التكتف محصوره بعدد من الصحابه. ويكتنفها الغموض ومبتلاه بأسانيد نوقش في أكثرها. وبأزاءها روايات معارضه أنكرت ذلك. ومع حاله كهذه كيف يتاح لنا التصديق بأن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يقبض بيمينه على شماله في كل صلواته أو أكثرها كما يقتضى القول باستحباب ذلك في الصلاه؟ ٤ _ وردت في مقابل أحاديث القبض أخبار تنفيه حتى قال القرطبي في بدايه المجتهد: «أنه قد جاءت آثار ثابتة نقلت فيها صفه صلاته عليه الصلاه والسلام ولم ينقل فيها أنه كان يضع يده اليمنى على اليسرى... ورأى قوم أن الأوجب المصير الى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة لأنها أكثر...» [١٩] وعلى هذا فقه مالك الذي يُعتبر فقيه المدينة لشده تأكيده على عمل أهل المدينة باعتباره عملاً متلقى عن الصحابه، وهو في مظنه الإصابه. ومن جمله الروايات المعارضه للقبض في الصلاه حديث أبي حميد الساعدي الذي رواه غير واحد من المحدثين، ونحن نذكره بنص البيهقي، قال: أخبرنا أبو علي عبدالله الحافظ: فقال أبو حميد الساعدي: أنا أعلمكم بصلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، قالوا: لِمَ، ما كنت أكثرنا له تبعاً، ولا أقدمنا له صحبه؟! قال: بلى، قالوا: فأعرض علينا، فقال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا قام الى الصلاه رفع يديه حتى يحاذي بهما مَنْكبيه، ثم يكبر حتى يقرّ كل عضو منه في موضعه معتدلاً، ثم يقرأ ثم

يكبر ويرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثم يعتدل ولا- ينصب رأسه ولا- يقنع، ثم يرفع رأسه، فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه، حتى يعود كل عظم منه الى موضعه معتدلاً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يهوى الى الأرض فيجافى يديه عن جنبيه، ثم يرفع رأسه فيثنى رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد، ثم يعود، ثم يرفع فيقول: الله أكبر، ثم يثنى برجله فيقعد عليها معتدلاً حتى رجع أو يقرّ كل عظم موضعه معتدلاً، ثم يصنع فى الركعه الأخرى مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه، كما فعل أو كبر عند افتتاح الصلاة، ثم يصنع مثل ذلك فى بقية صلاته، حتى إذا كان فى السجده التى فيها التسليم أّخر رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقّه الأيسر، فقالوا جميعاً: صدق، هكذا كان يصلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) [٢٠]. والذى يوضح صحه الاحتجاج الأمور التالية: أ _ تصديق أكابر الصحابه [٢١] وبهذا العدد لأبى حميد يدلّ على قوّه الحديث، وترجيحه على غيره من الأدله. ب _ إنه وصف الفرائض والسنن والمندوبات ولم يذكر القبض، ولم ينكروا عليه، أو يذكروا خلافه، وكانوا حريصين على ذلك، لأنهم لم يسلموا له أوّل الأمر أنه أعلمهم بصلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، بل قالوا جميعاً: صدقت هكذا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلى، ومن البعيد جداً نسيانهم وهم عشره، وفى مجال المذاكره. ج _ الأصل فى وضع اليدين هو الإرسال، لأنه الطبيعى فدّل الحديث عليه. د _ لا يقال إنّ هذا الحديث عام

وقد خَصَّصته أحاديث القبض، لأنَّه وصف وعدَّد جميع الفرائض والسنن والمندوبات وكامل هيئته الصلاة، وهو في معرض التعليم والبيان، والحذف فيه خيانه، وهذا بعيد عنه وعنهم. هـ _ _ بعض من حضر من الصحابه هذه الحادته قد روى أحاديث القبض، ولم يعترض على أبي حميد الساعدي لعدم ذكره القبض.

التكف من منظار أهل البيت

يُتَّضح مما سبق أن القول بالتكف لم يثبت عليه أثر دال من الكتاب ولا السُّنَّه، وحينئذ فتوقيفيه العبادات وهي أمر يسلم فقهاء المسلمين جميعاً به تقتضى حرمة التكف لكونه تشريعاً محرّماً. وإذا نظرنا في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في المقام وجدناها تؤكد على نفي التكف عن الصلاة ونسبته الى عمل المجوس بما يعمق حرمة، ويجعلها تشريعاً محرّماً من جهه، وتشبهه بالكفار من جهه ثانيه. فقد روى محمد بن مسلم عن الصادق أو الباقر (عليهما السلام) قال: قلت له: الرجل يضع يده في الصلاة، وحكى اليمنى على اليسرى؟ فقال: ذلك التكفير، لا- يُفعل. وروى زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: وعليك بالإقبال على صلاتك، ولا تكفّر، فإنما يصنع ذلك المجوس. وروى الصدوق بإسناده عن علي (عليه السلام) أنه قال: لا يجمع المسلم يديه في صلاته، وهو قائم بين يدي الله عزّوجل، يتشبه بأهل الكفر، يعنى المجوس [٢٢]. هذا من الناحية السلبيه، ومن الناحية الايجابيه وردت روايات عن الأئمة تبين صفة الصلاة ولم يرد فيها ذكر للتكف: منها: روايه حماد بن عيسى عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال، قال: «ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنه أو سبعون سنه فما يقيم صلاه واحده بحدودها تامه؟»، قال حماد: فأصابني في نفسى الذل، فقلت: جعلت فداك فعلمنى الصلاة، فقام أبو عبدالله مستقبل

القبله منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذيه، قد ضمّ أصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما ثلاثه أصابع مفرجات، واستقبل بأصابع رجليه جميعاً لم يُحرفهما عن القبلة بخشوع واستكانه، فقال: الله أكبر، ثم قرأ الحمد بترتيل، وقل هو الله أحد، ثم صبر هنيهة بقدر ما تنفس وهو قائم ثم قال الله أكبر وهو قائم، ثم ركع وملاً كفيه من ركبتيه مفرجات، وردّ ركبتيه الى خلفه حتى استوى ظهره، حتى لو صبّ عليه قطره ماء أو دهن لم تزل لإستواء ظهره وتردّد ركبتيه الى خلفه، ونصب عنقه، وغمض عينيه ثم سيح ثلاثاً بترتيل وقال: سبحان ربي العظيم وبحمده، ثم استوى قائماً، فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم، ورفع يديه حيال وجهه، وسجد، ووضع يديه الى الأرض قبل ركبتيه فقال: سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاث مرات، ولم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه، وسجد على ثمانية أعظم: الجبهة، والكفين، وعيني الركبتين، وأنامل إبهامي الرجلين، والأنف، فهذه السبعة فرض، ووضع الأنف على الأرض سنّه، وهو الإرغام، ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال: الله أكبر، ثم قعد على جانبه الأيسر، ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، وقال: استغفر الله ربي وأتوب اليه، ثم كبر وهو جالس وسجد الثانيه وقال: كما قال في الأولى ولم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان مجنحاً، ولم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا. ثم قال: «يا حمّاد هكذا صلّ، ولا تلتفت، ولا تعبث بيديك وأصابعك، ولا تيزق عن يمينك ولا عن يسارك ولا بين يديك» [٢٣]. ترى أنّ الروايتين بصدد بيان كيفية

الصلاه المفروضه على الناس، وليست فيهما آية إشاره الى القبض بأقسامه المختلفه، فلو كان سنّه لما تركه الإمام في بيانه، وهو بعمله يجسّد لنا صلاه الرسول (صلى الله عليه وآله)، لأنّه أخذها عن أبيه الإمام الباقر، وهو عن أبيه عن آباءه، عن أمير المؤمنين، عن الرسول الأعظم _ صلوات الله عليهم أجمعين _ فيكون القبض بدعه، لأنّه إدخال شيء في الشريعة وهو ليس منها. وتبعاً لهذه الأدله أفتى فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) بحرمه التكتف في الصلاه. قال السيد المرتضى: «وحتنا على صحه ما ذهبنا إليه: ما تقدم ذكره من اجماع الطائفة ودليل سقوط الصلاه عن الذمه بيقين، وأيضاً فهو عمل كثير في الصلاه خارج عن الأعمال المكتوبه فيها من الركوع والسجود والقيام، والظاهر أن كل عمل في الصلاه خارج عن أعمالها المفروضه أنه لا يجوز» [٢٤]. وقال الشيخ الطوسي: «لا يجوز أن يَضَع اليمين على الشمال ولا الشمال على اليمين في الصلاه لا فوق السرّه ولا تحتها... دليلنا اجماع الفرقه، فإنهم لا يختلفون في أن ذلك يقطع الصلاه، وأيضاً أفعال الصلاه يحتاج ثبوتها الى الشرع وليس في الشرع ما يدل على كون ذلك مشروعاً، وطريقه الاحتياط تقتضى ذلك لأنه لا خلاف أن من أرسل يده فإن صلاته ماضيه. واختلفوا إذا وضع إحداها على الأخرى، فقالت الإماميه: أن صلاته باطله فوجب بذلك الأخذ بالجزم» [٢٥].

خلاصه البحث

إن أشهر الأحاديث التي اعتمدت عليها المذاهب الأربعة في القول باستحباب القبض في الصلاه إما ضعيفه سنداً، أو غير تامه من حيث الدلاله، وعلى فرض وجود أحاديث أخرى خاليه عن إشكال سندی أو دلالي، فهي مما لا يسوغ العمل بها لوجود أحاديث صحيحه معارضه لها كحديث أبي

حميد الساعدي الذي مرّ ذكره، وعند التعارض يتساقط المتعارضان ونرجع الى الأصل، وهو إسبال اليدين، لأن القبض تكلف زائد على طبيعه ولم يثبت عليه دليل باتّ. ومما لا اشكال فيه أن إسبال اليدين هو الأحوط، لأن القائل بالقبض لا يوجبه، وإنما يقول باستحبابه وقد وقع الخلاف فيه، ولم يقع خلاف في جواز إسبال اليدين، فضلاً عن أن القول بعدم جواز القبض هو الثابت في فقه العتره الطاهره التي أمر المسلمين باتّباعها دون غيرها.

باورقي

[١] المجموع: ٣/٣١٣، ط دار الفكر، بيروت.

[٢] بدايه المجتهد: ١/١٣٧، ط دار الكتب العلميه، بيروت الطبعة العاشره، سنه ١٤٠٨ هـ.

[٣] المجموع: ٣/٣١٢.

[٤] الانتصار: ١٤٠، ط جماعه المدرسين بقم، سنه ١٤١٥ هـ.

[٥] المجموع: ٣/٣١٢.

[٦] الانتصار: ١٤٢.

[٧] النووي، المجموع: ٣/٣١١.

[٨] النووي، المجموع: ٣/٣١٣.

[٩] ابن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٢/٢٢٤، باب وضع اليمنى على اليسرى _ ورواه البيهقي في السنن الكبرى: ٢/٤٤، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاه، ح ٢٣٢٦، ط دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولى، سنه ١٤١٤ هـ.]

[١٠] المراد إسماعيل بن أبي أويس شيخ البخاري كما جزم به الحميدي. لاحظ فتح الباري: ٢/٢٢٥.

[١١] فتح الباري: ٢٢٤.

[١٢] تدريب الراوي: ١١٩، ط دار الفكر، بيروت، سنه ١٤١٤ هـ.

[١٣] تدريب الراوي: ١٢٠.

[١٤] صحيح مسلم: ١/٣٨٢، الباب ١٥ من كتاب الصلاه، باب وضع يده اليمنى على اليسرى، ط مؤسسه عز الدين، بيروت، سنه ١٤٠٧ هـ وفي سند الحديث «همام» ولو كان المقصود، هو همام بن يحيى فقد قال ابن عمار فيه: كان يحيى القطان لا يعأب _ «همام» وقال عمر بن شيبه: حدثنا عفان قال: كان يحيى بن سعيد يعترض

على همام في كثير من حديثه. وقال ابو حاتم: ثقه صدوق، في حفظه. لاحظ هدى السارى: ١ / ٢٦٧.

[١٥] سنن البيهقي: ٢/٤٣، أورد ثلاثة أحاديث ينتهى سندها بوائل بن حجر، الأول منها يقع همام فى سنده وقد مضى الكلام عليه فى الهامش السابق، الثانى منها فى سنده عبدالله بن جعفر، فلو كان هو ابن نجيح قال ابن معين: ليس بشىء، وقال النسائى: متروك، وكان وكيع إذا أتى على حديثه جزّ عليه، متفق على ضعفه. لاحظ / تهذيب التهذيب: ٥/١٧٤، حرف العين رقم ٢٩٨. والثالث منها فى سنده عبدالله بن رجاء، قال عمرو بن على الفلاس: كان كثير الخلط والتصحيف، ليس بحجّه. لاحظ هدى السارى: ١ / ٤٣٧.

[١٦] سنن البيهقي: ٢/٤٤، ح ٢٣٢٧ دار الكتب العلميه، بيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

[١٧] هدى السارى: ١ / ٤٤٩.

[١٨] بدايه المجتهد: ١/١٣٧.

[١٩] بدايه المجتهد: ١/١٣٧.

[٢٠] سنن البيهقي: ١٠٥ / ٢، ح ٢٥١٧، سنن أبى داود، باب افتتاح الصلاة، الحديث ٧٣٠، سنن الترمذى ٢: ١٠٥، ح ٣٠٤ باب صفة الصلاة، ط دار الفكر، بيروت ١٤٠٨ هـ.

[٢١] وهم عشره منهم ابو هريره، وسهل الساعدى، وأبو أسيد الساعدى، وأبو قتاده الحارث بن ربيعى، ومحمد بن مسلمه. راجع: عون المعبود، شرح سنن أبى داود، باب ١١٦، ح ٧٣٠.

[٢٢] وسائل الشيعه: ٧ / ٢٦٥ _ ٢٦٧ باب ١٥ من أبواب قواطع الصلاة ح ١ و ٢ و ٧، ط مؤسسه آل البيت (عليهم السلام).

[٢٣] وسائل الشيعه: ٥ / ٤٥٩ _ ٤٦٠ باب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١. والباب يتضمن ١٩ حديثاً بياناً لكل الصلاة أو لجانب منها، ط مؤسسه آل البيت، قم.

[٢٤] الانتصار: ١٤٢، ط جماعه المدرسين بقم المقدسه، سنة ١٤١٥ هـ.

[٢٥] الخلاف: ١/٣٢١ _ ٣٢٣، ط

جماعه المدرسين بقم المقدسه، سنه ١٤١٣ هـ، الطبعه الثالثه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

